بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

والمتلخص من الإشكال: أن المراد بالوجود إما الوجود الذهني أو الوجود الخارجي؛ فإن كان المنظور هو الوجود الذهني، فلا يعقل تعلق الإرادة به، لأن الإرادة إنما تتعلق بما هو موطن الغرض، والغرض في الوجود الخارجي لا في الوجود الذهني. وإن كان المراد بالوجود الوجود الخارجي، فأيضاً لا يتصور تعلق الإرادة به، والسر في ذلك:

أولاً: لأن الوجود الخارجي قد لا يتحقق، مثلاً من أراد من ولده زيارة الحسين عليه السلام فإن الزيارة قد لا تتحقق خارجاً أصلاً، فلو كان متعلق الإرادة الوجود الخارجي لزم أن تكون الإرادة بلا طرف، ولا يعقل وجود إرادة بلا مراد.

وثانياً: لأن طبع الإرادة أن تكون هي المحركة نحو إيجاد المراد، فلو كان المراد موجوداً في رتبة الإرادة فهذا خلف اقتضاء الإرادة للمحركية نحو إيجاد المراد.

وثالثاً: لأن وجود المراد مسقط، إذ متى تحقق المراد سقطت الإرادة عن الفعلية على ما هو المشهور، أو سقطت فاعليتها كما هو مسلك السيد الشهيد الصدر قدس سره.

وعلى كليهما فلا يعقل أن يكون ما هو موجب السقوط هو المحقق للثبوت، أي ما كان مسقطاً للإرادة متى حصل كيف يكون متعلقاً لها؟! والنتيجة: أنه لا يعقل تعلق الإرادة بالوجود، لا الذهني ولا الخارجي. فكيف يقال بأن معنى تعلق الأمر بالطبيعة أو معنى تعلق الأمر بالأفراد هو تعلق الأمر بوجود الطبيعي؟ هذا هو الإشكال المشهور في المقام، وقد سبق أن لهذا الإشكال إجابات، سبق الكلام في الوجه الأول من الإجابة الذي ذكره المحقق الأصفهاني والسيد الروحاني قدس سرهما.

الجواب الثاني: ما أشير إليه في ثنايا كلمات السيد الشهيد قدس سره [كما في البحوث ج٢ ص٣٩٨ فما بعدها]، وحاصل هذا الجواب بذكر أمرين:

الأمر الأول: ما يمكن اقتناصه من عبارة السيد قدس سره في آخر [ص ٣٩٨] من قوله: (القسم الخامس؛ الأعراض الذهنية ذات الإضافة إلى صورة كلية لا إلى موجود خارجي، وهذا كما في الطلب -لا بما هو إنشاء واعتبار بل بروحه التي هي الحب في الأمر والبغض في النهي-)، فإن تعبيره (لا بما

هو إنشاء واعتبار بل بروحه التي هي الحب) مشعر بأنه لو كان اعتباراً لأمكن أن يكون طرفه ما في الخارج، وهو ما أوضحه بعض تلامذته: بأن هناك فرقاً بين مبادئ الاعتبار ونفس الاعتبار. فبالنسبة لمبادئ الاعتبار وهي الحب والإرادة –حيث إن الاعتبار عادة مسبوق بمحبوبية وإرادة– مما لا يتصور فيها تعلقها بما في الخارج: وذلك لأن هناك فرقاً بين المتعلق بالذات والمتعلق بالعرض. فكما ذكر في كتب المنطق بالنسبة للعلم، أن الإنسان لو قطع مثلاً بوجود الكعبة الشريفة، فإن ما هو المعلوم بالذات ليس هو وجود الكعبة، بل ما هو المعلوم بالذات هو صورة الكعبة، أي ما هو متعلق العلم بالنظر التصديقي –أي بالنظر العقلي البرهاني– هو صورة الكعبة لا نفس الكعبة. ولذلك قد يعتقد الإنسان بوجود شيء جزماً ولا وجود له، مما يرشد إلى أن هو متعلق الاعتقاد والجزم هو الصورة. وأما وجود الكعبة الشريفة خارجاً فهو معلوم بالعرض والمجاز، نعم هو المعلوم بالنظر العرفي، أي أن المرتكز العرفي يرى أن المعلوم هو نفس الكعبة الخارجية، مع أنه في الحقيقة المعلوم هو صورتها لا نفسها. ولذلك يكون المعلوم بالذات واسطة في العروض لا في الثبوت، بمعنى أن متعلق العلم حقيقة ودقة هو الصورة، وينسب العلم للوجود الخارجي بالعرض والمجاز.

والسر في كون الصورة واسطة في العروض أن العلم لم يتعلق بالصورة بما هي – أي على نحو ما فيه ينظر، وإنما تعلق بالصورة بما لها من مرآتية وفنائية في الخارج، أي على نحو ما به ينظر.

ونفس هذا التحليل يأتي في الحب والإرادة، فإنه نقول: إذا أراد الأب من ولده زيارة الحرم الشريف، فما هو المراد بالذات بالنظر التصديقي – العقلي البرهاني– هو الصورة. وأما وجود الزيارة خارجاً فهو مراد بالعرض والمجاز، بمعنى أن تعلق الإرادة بالصورة بما هي مرآة وفانية في الخارج. فلا يرد الإشكال السابق: وهو أن متعلق الإرادة إن كان هو الوجود الخارجي ففيه محاذير ثلاثة، وإن كان هو الوجود الذهني بما هو هو فليس موطناً للغرض كي تتعلق به الإرادة، بل إن متعلق الإرادة هو الوجود الذهني بما له من مرآتية وفناء في الخارج. هذا بالنسبة لمبادئ الاعتبار.

وأما بالنسبة للاعتبار، فإنه من الممكن في بعض الصور أن يكون ما هو طرفه بالذات هو ما في الخارج، وتكون الصورة واسطة في الثبوت لا واسطة في العروض. وبيان ذلك: أن الواضع عندما يضع الاسم بإزاء المسمى، كما لو ولد لي ولد فوضعت بإزائه اسم (علي) فقلت: (هذا علي)، فما هو الموضوع له؟ هل هو الصورة أم هو الولد الخارجي؟ والجواب: أن طرف الاعتبار هنا –حيث إن الوضع عملية اعتبارية لا مثل الحب والإرادة– هو الولد الخارجي. وأما الصورة –(إذ لا يمكن أن

ينفصل الإنسان في تعامله مع ما هو خارج عن ذاته عن العلم الحصولي وهو العلم عن طريق الصور)- فهي واسطة في الثبوت، يعني أداة لنقل الوضع إلى نفس الموجود الخارجي، فهو طرف الاعتبار بالذات لا بالعرض. وهذا التحليل مما يمكن تصويره في الأحكام، فمثلا إذا اعتبر الأب الفعل على ذمة ولده الموجود بالفعل، (والاعتبار سهل المؤنة مما يعني أن تحديد طرفه بيد المعتبر نفسه) فما هو طرف الاعتبار هو الفعل في ذمة ولده، وصورة ذلك واسطة في الثبوت لا واسطة في العروض.

ولكن هذا الجواب خلاف البرهان، إذ لا فرق بين مبادئ الاعتبار والاعتبار حقيقة؛ فكما أن الحب والإرادة من الأمور النفسانية الإضافية، بمعنى أنه لا يعقل تشخصها في أفق النفس إلا مع طرف، وذلك الطرف هو المحبوب بالذات، والمراد بالذات، فكذلك الاعتبار هو عملية نفسانية. وأما قول المولى: (اعتبرت)، أو (أوجبت)، أو (أمرت)، فهو مبرز للاعتبار لا نفسه، وبما أن الاعتبار عملية نفسانية فلا محالة لا يعقل تشخصها في أفق النفس إلا بطرف، وذلك الطرف وهو العنوان الحاصل في أفق النفس هو المعتبر بالذات. فعندما يقول الأب: (وضعت اسم علي لولدي) وهو يشير لولده الخارجي فإن ما وضع له الاسم صورة ولده، أي أن طرف الاعتبار بالنظر التصديقي -العقلي الدقي- هو الصورة، وأما الولد الخارجي فهو طرف للاعتبار بالعرض والمجاز. وإن كان ذلك مخالفاً لمرتكزاتنا الوجدانية العرفية، إذ لا فرق عقلا بين الاعتبار والحب فإما أن يقال في الجميع: أن الطرف الحقيقي له ما في الخارج، أي كما أن ما وضع له (اسم علي) هو الولد الخارجي، كذلك ما هو المحبوب حقيقة -هو شخص علي عليه السلام- لا صورته، أو أن طرف الاعتبار والحب بالذات هو الصورة في كليهما، لكن بما هي فانية ومرآة لما في الخارج. فلا فرق لا برهاناً ولا وجداناً بين مبادئ الاعتبار والاعتبار.

الأمر الثاني: أن هناك فرقاً بين تعلق الحب بالعين وتعلق الحب بالفعل. أي أن هناك فرقاً بين تعلق الحب (بعلي بن أبي طالب عليه السلام) وبين تعلق الحب (بزيارة علي بن أبي طالب عليه السلام). فإن الحب إذا تعلق بالعين، كتعلق الحب بشخص علي عليه السلام، فإن المحبوب بالذات عقلاً هو صورة علي عليه السلام بما لها من المرآتية لذلك الشخص المقدس، والمحبوب بالعرض وهو الشخص المعين مفروض الوجود، بغض النظر عن الحب.

وأما إذا تعلق الحب بالفعل، كحب زيارة علي عليه السلام فالمحبوب بالعرض هنا يختلف عن المحبوب بالعرض في العين، باعتبار أنه إذا تعلق الحب بشخص علي بن أبي طالب عليه السلام فإن

المحبوب بالعرض شيء مفروض الوجود بغض النظر عن الحب، وأما إذا تعلق الحب بزيارة علي عليه السلام، فالمحبوب بالذات هو الصورة، لكن المحبوب بالعرض لم يفرض وجوده، بل فرض عدمه، ولذلك تعلق الحب بإيجاده، إذ لو فرض وجوده لما تعلق الحب بإيجاده.

هذا هو الفارق الصحيح بين حب العين وحب الفعل، لا ما ذكره السيد الشهيد قدس سره [ص٣٩٩] من أن الأعراض الذهنية ذات الإضافة. تارة تكون ذات إضافة إلى الخارج وتارة يكون ذات إضافة للمفهوم الكلي.

فإنه إذا كان الحب والإرادة متعلقة بالشخص، كما إذا تعلق الحب بعلي بن أبي طالب عليه السلام، فإن الحب من العوارض الذهنية ذات الإضافة لما في الخارج، باعتبار أن الحب حينئذ وإن تعلق بالصورة لكنه تعلق بها بما هي مرآة لما هو مفروض الوجود وهو شخص علي عليه السلام. وأما إذا تعلق الحب بالفعل، كما إذا أحب زيارة الأمير عليه السلام فليس هذا من العوارض الذهنية ذات الإضافة لما في الخارج كالأول، بل من العوارض الذهنية ذات الإضافة إلى المفهوم الكلي، أي أن المحبوب بالذات هو المفهوم الكلي وهو طبيعي الزيارة، ولا يعقل أن يكون له محبوب بالعرض، لأن ما بالعرض ما وجد خارجا، والوجود مساوق للتشخص، وتعلق الأمر والحب به حينئذ تحصيل للحاصل، فلا محالة ما هو متعلق الحب بالذات ليس الشخص بل المفهوم الكلي وهو طبيعي الزيارة. فهذا المفهوم الكلي وهو طبيعي الزيارة هو المحبوب بالذات ولا يوجد محبوب بالعرض، نعم لو وجد في الخارج فهو مصداق لذلك المحبوب بالذات وهو طبيعي الزيارة. والحاصل: هو الفرق بين تعلق الحب بالعين وتعلق الحب بالفعل بأنه في تعلق الحب بالعين يوجد محبوب بالعرض، لذلك قلنا هو من الأعراض الذهنية ذات الإضافة لما في الخارج، وأما إذا تعلق الحب بالفعل فالمحبوب بالذات هو المفهوم الكلي –يعني طبيعي الزيارة– ولا يوجد محبوب بالعرض، ولو وجدت الزيارة فهي مصداق لما هو المحبوب بالذات.

ولكننا لا نجد فرقاً بينهما أبداً، فكلاهما من العوارض الذهنية ذات الإضافة لما في الخارج، أي أنه في كليهما المحبوب بالذات الصورة وما في الخارج محبوب بالعرض. غاية ما في الباب أنه إذا تعلق الحب بالعين فالمحبوب بالعرض مفروض الوجود بغض النظر عن الحب، وإذا تعلق الحب بالفعل فالمحبوب بالعرض ليس مفروض الوجود بل هو مفروض العدم، لأن تعلق الحب به طريق نحو إيجاده.

فتلخص: أن ما أفيد في الجواب الثاني عن الإشكال غير تام.

الجواب الثالث: ما في الكفاية [ص١٣٨]: (من أن معنى تعلق الطلب بالطبيعة هو أن المولى يريد صدور الوجود من العبد لا أنه يريد ما هو الصادر، فإنه لو تعلق الطلب بما هو صادر للزم طلب الحاصل) وأشكل عليه السيدان: السيد الروحاني [المنتقى ج٢ ص٤٧١] والسيد الشهيد البحوث ج٢ ص٣٩٩] بأن الإيجاد والوجود شيء واحد، والفرق بينهما فقط باللحاظ والاعتبار، فكما لا يعقل تعلق الحب والإرادة والأمر بالوجود لأنه طلب للحاصل، فكذا لا يعقل تعلقه بالإيجاد لأن الإيجاد والوجود شيء واحد.

لكن لا ظهور في عبارة الكفاية في ما نظر إليه السيدان العلمان قدس سرهما، وإنما ظاهرها، أن المطلوب جعل الخارجية والواقعية للوجود، أي أن يكون الوجود واقعاً، لا أن متعلق الطلب الإيجاد المتحد مع الوجود، نعم يرد على ما في الكفاية: أن متعلق الطلب إما الصورة الذهنية على نحو المرآتية لما في الخارج وهو راجع للجواب الأول، أو الخارج وهو مستلزم للمحاذير الثلاثة السابقة، ولايوجد شق ثالث.

والحمد لله رب العالمين